نشرة أخبار الجمعة ـ الثوار يحبطون محاولة تسلل شمالي حماة، وخروج مظاهرة للمطالبة بتحرير القرى التي تحتلها قسد شمالي حلب ـ(7-12-2018)

الكاتب : أسرة التحرير

التاريخ : ٧ ديسمبر ٢٠١٨ م

المشاهدات : 2283

عناصر المادة

فعاليات واحتجاجات:
الوضع العسكري والميداني:
الوضع السياسي:
آراء المفكرين والصحف:

فعاليات واحتجاجات:

إعزاز: مظاهرة للمطالبة بتحرير المناطق التي تحتلها "قسد" شمالي حلب:

شهدت مدينة إعزاز ـفي ريف حلب الشمالي اليوم الجمعةـ خروج مظاهرة تطالب بطرد الميلشيات الانفصالية من المناطق التي تحتلها شمالي حلب.

وأفاد ناشطون بأن مئات المتظاهرين خرجوا بعد صلاة الجمعة في مظاهرة للمطالبة بتحرير القرى التي احتلتها الميلشيات الانفصالية شمالي حلب، وإعادة أكثر من 150 ألف مدني من المخيمات إلى مناطقهم المحتلة.

وطالب المتظاهرون بطرد الميلشيات الانفصالية من القرى العربية التي احتلتها وهجّرت أهلها في ريف حلب الشمالي عام 2016، كما دعوا إلى الإفراج عن المعتقلين في سجون النظام السوري، مؤكدين ـفي الوقت نفسهـ على وحدة الأراضي السورية والاستمرار بالثورة حتى إسقاط نظام الأسد.

الوضع العسكري والميداني:

الثوار يحبطون محاولة تسلل لميلشيات النظام شمالي حماة:

شنت ميلشيات الأسد هجوماً مفاجئاً ـ مساء أمس الخميس ـ على مواقع رباط الثوار جنوبي مدينة اللطامنة بريف حماة الشمالي.

وأوضح فصيل جيش العزة التابع للجيش السوري الحر في بيان مقتضب، أن الثوار تصدوا لمحاولة تسلل قامت بها ميلشيات النظام على محور جنوب مدينة اللطامنة في ريف حماة الشمالي بالقرب من نقطة المعصرة شمال قرية المصاصنة.

وأشار البيان إلى أن الثوار شنوا هجوماً معاكساً على المواقع التي تقدمت إليها عناصر النظام وتمكنوا من استعادة السيطرة على النقطة.

من جهة أخرى، قال مركز المعرة الإعلامي، إن قوات النظام قصفت مدينة اللطامنة بالدبابات، فيما ذكر مركز إدلب الإعلامي أن قصفاً مدفعياً استهدف أطراف اللطامنة قبل الهجوم، في احتمال أن يكون ذلك تمهيداً لمحاولة التسلل.

مصرع عدد من ضباط النظام في درعا:

لقي عدد من عناصر قوات النظام مصرعهم اليوم الجمعة فيما أصيب آخرون بجروح، جراء انفجار لغم أرضي شمالي درعا.

وأفادت صفحات موالية لنظام الأسد، بأن ضابطاً برتبة ملازم أول قتل خلال انفجار لغم أرضي، وأصيب خمسة آخرون ـ برتبة ملازم ـ بجروح، فيما ذكر موقع "بلدي نيوز" أن "لغماً أرضياً انفجر في مجموعة من قوات النظام مؤلفة من حوالي 15 عنصرا خلال تدريبات داخل الكتيبة 210 التابعة للفرقة التاسعة في مدينة الصنمين، ممّا أسفر عن مقتل ستة ضابط، جميعهم برتبة ملازم ووقوع عدّة إصابات، بينهم أربع حالات خطرة.

الوضع السياسي:

"منصة موسكو" تشنّ هجوماً لاذعاً ضد "هيئة التفاوض":

شنّت منصة موسكو المحسوبة على النظام هجوماً لاذعاً ضد هيئة التفاوض السورية، متهمة إياها بتبني سياسة أمريكا والقوى الغربية في سوريا.

وأكدت المنصة في بيان لها أمس، عدم اعترافها بالسياسة التي تتبعها رئاسة هيئة التفاوض، معتبرة أنها "تقوم على العمل الاستفزازي الممنهج لعرقلة أي جهود لبدء الحوار لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، الأمر الذي أفقدها شرعيتها السياسية".

واتهم البيان "هيئة التفاوض" بالتماهي مع خطاب مبعوث أمريكا إلى سوريا، جيمس جيفري، الذي يحرض فيه مبعوث الأمم المتحدة، ستيفان دي ميستورا، على فرض الثلث الثالث ضمن العقلية الانتدابية الاستعمارية".

واتهمتها باتباع سياسة التماهي مع القوى الغربية والأمريكية خصوصًا، وتبنيها حرفية الطرح الغربي بما يخص مسائل العقوبات وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين.

آراء المفكرين والصحف:

سورية.. اللجنة الدستورية والاستعصاء السياسي

حسين عبد العزيز

السيناريو الأخير هو عدم عقد اجتماع للجنة الدستورية هذا العام، وتأجيل انعقادها إلى ما بعد تسلم المبعوث الأممي الجديد مهامه.

في كل الأحوال، كشفت الصعوبات التي رافقت عملية تشكيل اللجنة الدستورية منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، أن سلة الدستور ليست أقل تعقيدا من سلة الحكم، إن لم تكن أكثر تعقيدا، فالنظام والمعارضة يدركان أن كتابة دستور جديد لا تحدث بشكل متكرر، وإنما مرة واحدة. وعليه، سيحدد الدستور الجديد طبيعة المسار السياسي للحل وأهدافه. ومن هنا، يحاول كل طرف ضمان هيمنته على اللجنة، أو على الأقل ضمان نصف أعضاء اللجنة.

بالنسبة إلى النظام، سيكون أي نص دستوري بمثابة السيف الدولي المسلط عليه، وسيكون أداة للتدخل الخارجي إذا لم يلتزم بتنفيذ بنود الدستور. وبالنسبة إلى المعارضة، فإن دستورا جديدا يضمن تحقيق دولة القانون والمؤسسات، وبناء نظام حكم ديمقراطي، سيشكل أداة شرعية لها أمام المجتمع الدولي يمكن اعتمادها لملاحقة النظام والضغط عليه، إن أخلّ بالتزامات الدستور الجديد.

وبناء عليه، لن تكون العملية السياسية المقبلة ممكنة التحقق، في ظل المعطيات السياسية والعسكرية القائمة. وأغلب الظن أن المجتمع الدولي سيجعل من ملف الدستور فرصةً لإطالة التوصل إلى حل سياسي في سورية لعدة سنوات أخرى.

المصادر: